تقديم الخطوط العريضة للدراسة حول مصادر

خلق الثروة في المغرب وتوزيعها

من طرف

السيد أحمد الحليمي علمي

المندوب السامي للتخطيط

الرباط، 20 دجنبر 2017

استمرارية لأشغالها في التفكير حول نموذج التنمية في المغرب ، ولا سيما حول مصادر النمو الاقتصادي الوطني، وتراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري، والتوزيع القطاعي للعوامل ، وإعادة التوزيع الاجتماعي والمجالي لثمار النمو، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز دراستين من أجل مقاربة المحددات الهيكلية لتطور مستويات المعيشة كدراسة اولى وتوزيع  فائض إنتاجية الاقتصاد بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين كدراسة ثانية.

1. **المحددات الهيكلية لتطور الناتج الداخلي الإجمالي للفرد**

تهدف هذه الدراسة إلى الالمام بالعوامل الهيكلية التي ساهمت في نمو القيمة المضافة للفرد في المغرب، ولاسيما التأثير الديمغرافي وتأثير الشغل وتأثير إنتاجية العمل. بالاضافة الى ما سبق، فهي تسلط الضوء على مساهمة إعادة االتوزيع القطاعي للشغل وكثافة رأس المال والإنتاجية الإجمالية للعوامل من أجل تحسين إنتاجية الشغل .

لقد تمت مقاربة العامل الديمغرافي من خلال حاصل عدد الأشخاص في سن العمل نسبة إلى مجموع السكان. وهي تعبر عن عبء تمويل إجمالي الساكنة الذي تتحمله الساكنة النشيطة. ويمكن تحسن هذه النسبة الديمغرافية من الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تمت مقاربة تأثير الشغل من خلال معدل الشغل، الذي يعكس حاصل عدد السكان المشتغلين نسبة إلى عدد السكان في سن العمل، وهو يأخذ في الاعتبار كلا من التغيرات في معدل النشاط والبطالة. وتمكن الزيادة في معدل النشاط أو الانخفاض في معدل البطالة من تحسين معدل الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة سكان البلد.

تعكس إنتاجية العمل، أي الإنتاج لكل نشيط مشتغل، وفقا لنهج محاسبة النمو نتاج كل من حجم رأس المال المتاح لكل شخص نشيط (كثافة رأس المال) والإنتاجية الإجمالية للعوامل. هذه الأخيرة، ليست سوى الزيادة في الفعالية الإجمالية لمسلسل الإنتاج واستخدام أكثر كفاءة للتوليفة بين رأس المال والشغل، والتي تتيحها إعادة تنظيم الشغل أو إدخال المزيد من الابتكار.

أعدت هذه الدراسة بالاستناد إلى الحسابات الوطنية ونتائج البحث الوطني حول التشغيل. وهي في الواقع، تحدد مساهمة كل من العوامل المذكورة أعلاه في تطور القيمة المضافة للفرد خلال الفترة 2001-2015، على مستوى الانشطة القطاعية وعلى مستوى الاقتصاد في مجمله.

1.1 مساهمة قوية لإنتاجية العمل في خلق الثروة

لقد نما نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة 3.2٪ سنويا بين سنتي 2001 و 2015. ويعزى هذا التحسن أساسا إلى زيادة إنتاجية العمل، ويليه في ذلك التأثير الديمغرافي ( نسبة السكان في سن العمل الى مجموع السكان)، في حين انخفض معدل الشغل بشكل متواصل خلال هذه الفترة. وبلغت مساهمة إنتاجية العمل نسبة 92.5٪، كما بلغت مساهمة تاثيرها الديمغرافي نسبة 19.8٪. وكانت مساهمة تأثير الشغل (معدل الشغل) سلبية بنسبة 12.2٪.

وازدادت إنتاجية العمل خلال هذه الفترة بمعدل 2.9 في المائة سنويا، وارتفعت نسبة السكان في سن العمل إلى مجموع السكان بنسبة 0.4 نقطة في المتوسط سنويا بين2001 و 2015. في حين تراجع معدل الشغل الذي يجسد ديناميكية سوق الشغل بالمقارنة مع الفرص التي يتيحها التغيير الديموغرافي بنسبة 0.2 نقطة في المتوسط سنويا، حيث انتقل من نسبة 45.1٪ في 2001 إلى 42.7٪ في 2015.

 جدول1: تطور محددات الناتج المحلي الإجمالي للفرد (في المائة)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| 2001-2015 | 2008-2015 | 2001-2008 |  |
| متوسط النمو السنوي (٪) |
| 3.2 | 2.7 | 3.6 | الناتج الداخلي الإجمالي للفرد |
| 2.9 | 3.1 | 2.8 | انتاجية العمل |
| -0.4 | -1.0 | 0.2 | معدل الشغل |
| 0.6 | 0.6 | 0.6 | نسبة السكان في سن النشاط على مجموع السكان |
| المساهمة في نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي٪ |
| 92.5 | 113.3 | 76.8 | انتاجية العمل |
| -12.2 | -35.3 | 5.4 | معدل الشغل |
| 19.8 | 21.9 | 17.8 | نسبة السكان في سن النشاط على مجموع السكان |
| 100 | 100 | 100 | الناتج الداخلي الإجمالي للفرد |

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

غير أن نمو حصة الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي قد عرف تباطؤا بين الفترتين 2001-2008 و 2008-2015، حيث انخفض من نسبة 3.6 في المائة سنويا إلى 2.7 في المائة سنويا. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع معدل الشغل، حيث سجل مساهمة سلبية في نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد خلال الفترة الثانية تقدر بنسبة 35.3٪ بدلا من مساهمة إيجابية خلال الفترة الأولى والتي تقدر بنسبة 5.4٪. إلا ان التحسن في إنتاجية العمل ساعد على استيعاب تأثير هذا الانخفاض في معدل الشغل.

وتبين المساهمة السلبية لتأثير الشغل أن الهياكل الاقتصادية لم تسمح بتثمين المؤهلات التي يتيحها التأثير الديمغرافي. وبالفعل، لقد انخفض خلق افرص الشغل على مستوى الاقتصاد الوطني، من 186 ألف وظيفة في المتوسط سنويا في الفترة ما بين 2001 و 2008، إلى 70 ألف وظيفة في المتوسط سنويا فقط في الفترة ما بين 2008 و 2015.

ومن ناحية أخرى، ارتفع التأثير الديمغرافي بنسبة 0.4 نقطة مئوية سنويا خلال الفترة 2001-2015، حيث ساهم بنسبة 17.8 في المائة و 19.1 في المائة على التوالي خلال الفترتين الفرعيتين في تحسين مستوى معيشة السكان. وهذا يدل على أن كثافة هذا التأثير الديمغرافي قد ازدادت بمرور الوقت وأصبحت أكثر فأكثر تلاؤما مع نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. وقد أدى التحول الديموغرافي المتسارع الذي يعرفه المغرب إلى تزايد عدد السكان في سن العمل (أكثر من 15 سنة) من 19.7 مليون نسمة سنة 2001 إلى ما يقرب 24.2 مليون نسمة سنة 2015، اي نموا سنويا متوسطا يقدر ب2.9٪، يفوق بكثير وثيرة النمو السكاني التي تبلغ 1.1٪.

غير أن الانخفاض الذي يشهده معدل الشغل لم يكن موحدا في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي. حيث انخفض معدل الشغل في قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري من 20.1 في المائة سنة 2001 إلى 16.7 في المائة سنة 2015. كما انخفض هذا المعدل في القطاع الصناعي من 5.8 في المائة إلى 4.8 في المائة. في حين سجلت أنشطة الخدمات والبناء والأشغال العمومية تحسنا في معدلات الشغل، وذلك بمرورها من 16.2 في المائة و3 في المائة سنة 2001 إلى 17.3 في المائة و 4 في المائة سنة 2015 على التوالي.

وفي ظل هذه الظروف، ساهم انخفاض معدل الشغل سلبا ب 20٪ و5.2٪ على التوالي في قطاع الفلاحة والغابات والصيد البحري وفي الصناعة في نمو مستوى معيشة السكان خلال الفترة 2001-2015. وسجل معدل الشغل في الخدمات والبناء والأشغال العمومية مساهمة إيجابية بلغت 5.5 في المائة و 5.4 في المائة على التوالي خلال الفترة 2001-2015، على الرغم من التباطؤ الملحوظ خلال الفترة الثانية.

جدول2: مساهمة معدل التشغيل في مستوى معيشة السكان

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| 2015 | 2008 | 2001 | الانشطة القطاعية |
| نسبة التشغيل في الانشطة القطاعية بالنسبة لمجموع السكان المشتغلين (٪) |  |
| 16.7 | 18.7 | 20.1 | الفلاحة والغابات والخدمات الملحقة والصيد البحري |
| 4.8 | 5.9 | 5.8 | الصناعة |
| 4.0 | 4.1 | 3.0 | البناء و الاشغال العمومية |
| 17.3 | 17.1 | 16.2 | الخدمات |
| 42.8 | 45.8 | 45.1 | المجموع |
| مساهمة التشغيل في نمو حصة الفرد من القيمة المضافة (٪) |
| 2001-2015 | 2008-2015 | 2001-2008 |  |
| -17.9 | -24.2 | -12.2 | الفلاحة والغابات والخدمات الملحقة والصيد البحري |
| -5.2 | -13.0 | 0.8 | الصناعة |
| 5.4 | -0.3 | 9.3 | البناء و الاشغال العمومية |
| 5.5 | 2.3 | 7.6 | الخدمات |
| -12.2 | -35.3 | 5.4 | المجموع |

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

وكما هو مشار اليه أعلاه، فإن الأثر السلبي لانخفاض معدل الشغل على مستوى معيشة السكان يعوض إلى حد كبير بالتحسينات في إنتاجية العمل. وقد تعزز ذلك من خلال زيادة الإنتاجية القطاعية للأنشطة الفلاحية والغابات والصيد البحري والأنشطة الصناعية. وسجلت هده الأنشطة القطاعية، التي تشهد انخفاضا في معدلات الشغل، زيادة في إنتاجية العمل بنسبة 5.2 في المائة و 3 في المائة سنويا على التوالي بين 2001 و2015. وتتسم أنشطة الخدمات والبناء والأشغال العمومية، التي تساهم ايجابيا بتحسن معدلات الشغل في نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد، بارتفاع طفيف في إنتاجية العمل التي تبلغ 2.1 في المائة و 0.9 في المائة سنويا على التوالي خلال هذه الفترة.

جدول 3: نمو إنتاجية العمل حسب القطاع الاقتصادي (٪)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| 2001-2015 | 2008-2015 | 2001-2008 | القطاعات الاقتصادية |
| 5,2 | 7 | 3,5 | الفلاحة، الغابات، الخدمات الملحقة والصيد البحري  |
| 3 | 4,1 | 1,9 | الصناعة |
| 0,9 | 1,1 | 0,6 | البناء والأشغال العمومية |
| 2,1 | 1,7 | 2,5 | الخدمات |
| 2,9 | 3,1 | 2,8 | المجموع |

 المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

وهكذا، ساهم القطاع الفلاحي بنسبة 25٪ في تحسين الناتج الداخلي الإجمالي للفرد والقطاع الصناعي بنسبة 20.4٪، مع العلم أن القطاعات المتبقية (البناء والأشغال العمومية والخدمات) ساهمت بنسبة 15.8٪.

وإجمالا، يشكل تأثير الحركية داخل القطاعات نسبة 61.2 ٪ من مساهمة إنتاجية العمل في نمو الناتج الداخلي الإجمالي للفرد الواحد. ومن ناحية أخرى، تمثل النسبة المتبقية البالغة 31.3٪ المساهمة الناجمة عن حركية اليد العاملة ما بين القطاعات، والتي لا تزال منخفضة عموما.

ترجع زيادة الإنتاجية في قطاعي الفلاحة والصناعة، لا سيما خلال الفترة 2008-2015، إلى الخسارة في الوظائف التي عرفتها هذه الأنشطة. وقد تمت حركية اليد العاملة إلى القطاعات التي تكون فيها إنتاجية العمل منخفضة، وهي خدمات البناء والأشغال العمومية والتجارة. هذه القطاعات، التي تتسم بانتاجية ضعيفة لا تتجاوز 60٪ من متوسط إنتاجية العمل في الاقتصاد ككل، خلقت 45٪ من الوظائف الإضافية في سوق العمل خلال الفترة 2001-2015. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن قطاع المصارف والتأمين قد خلق 11٪ من افرص الشغل إلاضافية على المستوى الوطني مع إنتاجية عالية تمثل أكثر من 6 أضعاف من نظيرتها المتعلقة بالاقتصاد الوطني ككل.

وفي ظل هذه الظروف، ظل نمو إنتاجية العمل في الاقتصاد الوطني معتدلا بمتوسط قدره 3٪ سنويا خلال الفترة 2001-2015، ويرجع ذلك الى أن الحركية بين القطاعات كانت تحدث عامة بين أنشطة ذات إنتاجية منخفضة، مما يعكس التحول البطيء للنسيج الإنتاجي الوطني.

 جدول 4: مساهمة الإنتاجية القطاعية في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٪)

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| 2001-2015 | 2008-2015 | 2001-2008 |   |
| 25 | 37,4 | 13,1 | الفلاحة، الغابات، الخدمات الملحقة والصيد البحري  |
| 20,4 | 31,6 | 11,6 | الصناعة |
| 1,5 | 2,5 | 0,9 | البناء والأشغال العمومية |
| 14,3 | 14,3 | 15,2 | الخدمات |
| 31,3 | 27,5 | 35,9 | التغير بين القطاعات |
| 92,5 | 113,3 | 76,8 | مساهمة إنتاجية العمل في نمو الناتج المحلي الإجمالي |

 المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

1.2 توزيع إنتاجية العمل

تفسر إنتاجية العمل بتراكم رأس المال والإطار المنظم لاستخدام عوامل الإنتاج. حيث يتعلق الأمر بكثافة رأس المال (نسبة رأس المال الى العمل أو مستوى رأس المال المتاح للعامل) والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

عرفت كثافة رأس المال تحسنا بشکل ملحوظ خلال الفترة 2001-2015 بسبب نمو قوي لمخزون رأس المال يقدر ب 6٪ سنويا وتباطؤ ملحوظ في الشغل الذي انخفض معدل نموه من 2٪ سنويا بين 2001-2008 إلى 0.7٪ بين 2008-2015. وهكذا ارتفعت كثافة رأس المال بنسبة 4.7٪ كمعدل سنوي خلال الفترة 2001-2015.

على الرغم من ضعف معدل نمو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الانتاج الذي بلغ 0.4٪ في المتوسط بين عامي 2001 و 2015، فقد اتخذت هذه الاخيرة مسارا تصاعديا بين الفترتين، حيث ارتفعت من 0.1٪ سنويا الى 0.6٪ على التوالي.

وهكذا، ساهم التحسن في كثافة رأس المال بنسبة 55٪ في زيادة إنتاجية العمل خلال الفترة 2001-2015، وفي إجمالي إنتاجية العوامل ب 15٪. أما النسبة الباقية البالغة 30 ٪ فتعود إلى تأثير حركية اليد العاملة بين القطاعات.

وفي الختام، يفسر النمو المعتدل لمستويات معيشة السكان البالغ 3.2 ٪ في بلدنا خلال الفترة 2001-2015 بانخفاض معدلات الشغل، التي تشير إلى نقص في استخدام مؤهل اليد العاملة والناتج عن التحول السكاني، وضعف الآثار الإيجابية نسبيا للإنتاجية الإجمالية لعوامل الانتاج وحركية اليد العاملة بين القطاعات. وفي الواقع، وعلى الرغم من التحسن الكبير في كثافة رأس المال، لم تشهد الهياكل الاقتصادية تغييرات عميقة، فظل مستوى إنتاجيتها ضعيفا، مما يحد من الفوائد التي يمكن أن تترتب عن حركية اليد العاملة بين القطاعات.

1. **توزيع القيمة المضافة وفائض الإنتاجية بين عوامل الإنتاج**

ينصب التركيز على توزيع القيمة المضافة للاقتصاد بين عوامل الإنتاج، ولا سيما الشغل (براتب وبدون راتب) و الرأس مال لمعرفة المساهمة المباشرة لتراكم هذه العوامل في خلق القيمة المضافة للاقتصاد في الإجمالية لعوامل.

تبين الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج أو فائض الانتاجية مستوى نجاعة التركيبة الانتاجية للعوامل. فهي تعبر عن جودة الإطار المؤسسي، التنظيمي، البحث والتنمية، التمكن من التكنولوجيات،...الذين يميزون البيئة الاقتصادية الوطنية.

وتفرض طبيعة النمو الاقتصادي بالمغرب،التمييز بين القطاعين الفلاحي والغير فلاحي. ولا تزال القيمة المضافة للقطاع الفلاحي متقلبة جدا حيث تظل مرتبطة، على الرغم من انخفاضها على مر السنين، بالظروف المناخية، مقارنة بالقيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي. إضافة إلى ذلك، يشكل القطاع الفلاحي ما يقارب حاليا %40 من نسبة السكان النشطين المشتغلين.

 2.1 فائض الإنتاجية في القطاع الفلاحي

بلغ معدل متوسط فائض الانتاج السنوي في القطاع الفلاحي (معدل نمو الانتاجية الاجمالية لعوامل الإنتاج أو مكاسب الإنتاجية) %5.9 في الفترة 2000-2008 و %5.6 في الفترة 2009-2014، ويشكل بذلك ما يناهز حوالي 98% من نمو القيمة المضافة الفلاحية في المتوسط السنوي خلال 2000-2008 و %84 في 2009-2014. ويمثل ما تبقى من نمو القيمة المضافة مساهمة عامل رأس المال وعامل الشغل براتب أو بدون راتب.

جدول 5: تطور فائض الإنتاجية في القطاع الفلاحي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | 2000-2008 | 2009-2014 | 2000-2014 |
| معدل النمو الحقيقي للقيمة المضافة للقطاع الفلاحي بتكاليف عوامل الإنتاج (1) + (2) | 6,0% | 6,6% | 6,3% |
| عوامل الإنتاج (1) | 0,1% | 1,1% | 0,5% |
| عامل الشغل براتب | 0,1% | 0,1% | 0,1% |
| عامل الشغل بدون راتب | -0,3% | -0,2% | -0,3% |
| عامل رأس المال | 0,3% | 1,2% | 0,7% |
| فائض الإنتاجية (2) | 5,9% | 5,6% | 5,8% |
| المساهمة لعوامل الإنتاجفي النمو الحقيقي للقيمة المضافة الفلاحية (بالنسبة المئوية) | 2,0% | 16,0% | 7,9% |
| عامل الشغل براتب | 2,2% | 1,0% | 1,7% |
| عامل الشغل بدون راتب | -5,0% | -3,2% | -4,2% |
| عامل رأس المال | 4,7% | 18,3% | 10,5% |
| مساهمة فائض الإنتاجيةفي النمو الحقيقي للقيمة المضافة الفلاحية( بالنسبة المئوية) | 98,0% | 84,0% | 92,1% |

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

وقد ازدادت مساهمة عامل رأس المال في نمو القيمة المضافة الفلاحية على مر السنين، حيث مرت من متوسط سنوي يصل الى 4.7% في الفترة 2000-2008 إلى %18.3 في 2009-2014. وكانت مساهمة الشغل براتب في النمو منخفضة، حيث بلغ متوسطها السنوي %1.7 خلال الفترة 2000-2014، في حين كانت مساهمة الشغل بدون راتب سلبية ، حيث وصلت4,2- % في 2000-0142.

ويعزى فائض الإنتاجية في القطاع الفلاحي بالأساس إلى عامل رأس المال. إذ بلغ معدل النمو المتوسط لفائض هذا الأخير 3.7% بين عامي 2000 و 2014 (2.9% خلال الفترة 2000-2008 و 5 % خلال الفترة 2009-2014)، متفوقا بذلك على عامل الشغل بدون راتب و الشغل براتب حيت بلغ معدل نموهما المتوسط 1.4% و 0.3 %على التوالي.

في الواقع، يختلف في بعض الأحيان فائض الإنتاجية الذي يتم توزيعه فعليا على عوامل الإنتاج عن فائض الإنتاجية الذي ينتج عنها، وذلك بسبب بعض الاقتطاعات التي تذهب للإدارة العمومية و باقي العالم. ففي حين ارتفع فائض الإنتاجية الناتج عن عوامل الإنتاج بنسبة 5.4% ما بين سنة 2000 و2014، لم يتجاوز معدل نمو الفائض الموزع فعليا على عوامل الإنتاج 3.3%. بينما نما الفائض المتبقي، وهو ما يعادل الاقتطاعات في القطاع الفلاحي، بنسبة 2.1%.

جدول6: فائض الإنتاجية حسب عوامل الإنتاج بالقطاع الفلاحي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | 2000-2008 | 2009-2014 | 2000-2014 |
| فائض إنتاجية الشغل براتب | 0,4% | 0,02% | 0,3% |
| فائض إنتاجية الشغل بدون راتب | 2,4% | 0,03% | 1,4% |
| فائض إنتاجية رأس المال | 2,9% | 5,0% | 3,7% |

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

وبشكل عام، يتم إعادة توزيع فائض الإنتاجية في القطاع الفلاحي بشكل رئيسي على عوامل الإنتاج وعلى وجه الخصوص رأس المال. في حين يذهب الفائض الضئيل المتبقي إلى باقي العالم دون أن تستفيد منه الإدارة العمومية.

فقد سجل فائض الإنتاجية الموزع فعليا على عامل رأس المال أعلى معدل نمو، حيث بلغ 3.1% خلال الفترة 2014-2000. في حين وصل معدل نمو الفائض الموزع على عاملي الشغل براتب و بدون راتب إلى 0.05% و 0.02% على التوالي. في الوقت الذي استفاد بقية العالم بشكل أكبر من فائض إنتاجية القطاع الفلاحي وذلك بتحقيقه لمعدل نمو سنوي متوسط يصل إلى 2.2%. بينما عرفت اقتطاعات الإدارات العمومية معدل نمو سنوي متوسط سالب يبلغ 0.1% ما بين سنة 2000 و 2014.

جدول 7: فائض الإنتاجية الموزعة فعليا على عوامل الإنتاج في القطاع الفلاحي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| فائض الإنتاجية الموزع للقطاع الفلاحي | 2000-2008 | 2009-2014 | 2000-2014 |
| فائض الإنتاجية الموزع على الشغل براتب (1) | 0,2% | -0,2% | 0,05% |
| فائض الإنتاجية الموزع على الشغل بدون راتب (2) | 1,1% | -1,1% | 0,2% |
| فائض الإنتاجية الموزع على رأس المال (3) | 2,6% | 3,7% | 3,1% |
| فائض الإنتاجية الموزع للقطاع الفلاحي (1) + (2) + (3) | 3,9% | 2,4% | 3,3% |
| الاقتطاع بالقطاع الفلاحي | 1,8% | 2,6% | 2,1% |
| من قبل الإدارة العمومية | -0,1% | -0,1% | -0,1% |
| من قبل باقي العالم | 1,9% | 2,8% | 2,2% |
| فائض الإنتاجية للقطاع الفلاحي | 5,7% | 5,0% | 5,4% |

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

فائض الإنتاجية في القطاع غير الفلاحي 2.2
لا يلعب فائض الإنتاجية إلا دورا هامشيا في نمو القيمة المضافة غير الفلاحية. ولم يتعد معدل نموه 0.5٪ فقط في المتوسط ​​السنوي في الفترة 2000-2014 بدلا من 5.8٪ في القطاع الفلاحي. وعلاوة على ذلك، فقد انخفض من 0.8٪ ما بين 2000-2008 إلى -0.04٪ ما بين 2009-2014

جدول 8: تطور فائض الإنتاجية في القطاع غير الفلاحي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | 2000-2008 | 2009-2014 | 2000-2014 |
| معدل النمو الحقيقي للقيمة المضافة للقطاع الغير فلاحي بتكاليف عوامل الإنتاج (1) + (2) | 5,1% | 3,3% | 4,4% |
| عوامل الإنتاج (1)  | 4,3% | 3,3% | 3,9% |
|      عامل الشغل بالراتب | 1,2% | 0,5% | 0,9% |
|      عامل الشغل بدون راتب | 0,3% | 0,1% | 0,2% |
|      عامل رأس المال | 2,8% | 2,7% | 2,8% |
| فائض الإنتاجية (2) | 0,8% | -0,04% | 0,5% |
| مساهمة عوامل الإنتاج في النمو الحقيقي للقيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي بتكاليف عوامل الإنتاج  | 84,5% | 101,3% | 89,6% |
|      عامل الشغل بالراتب | 22,9% | 14,9% | 20,5% |
|      عامل الشغل بدون راتب | 5,4% | 3,9% | 5,0% |
|      عامل رأس المال | 56,2% | 82,5% | 64,2% |
| مساهمة فائض الإنتاجية في النمو الحقيقي للقطاع غير الفلاحي بتكاليف عوامل الانتاج  | 15,5% | -1,3% | 10,4% |

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

وهكذا، وعلى عكس القطاع الفلاحي، تمثل مساهمة عوامل الإنتاج في نمو القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي 89.6٪ سنويا في المتوسط ​​( وتعود 64.2٪ منها إلى عامل رأس المال) خلال الفترة 2000- 2014 في حين لا يتجاوز فائض الإنتاجية 11٪.

 ويظهر توزيع هذا الفائض في الإنتاجية في القطاع غير الفلاحي أن عامل الشغل براتب هو الأكثر أهمية في تطور إجمالي الفائض ب معدل نمو سنوي قدره 1٪ بين عامي 2000 و 2014، وهو معدل أعلى من معدل الشغل بدون راتب الذي ازداد في المتوسط ​​بنسبة 0.4٪ سنويا. في المقابل، فقد سجل عامل رأس المال انخفاضا في فائض الإنتاجية بنسبة 0.9٪ سنويا خلال هذه الفترة.

جدول 9: فائض الإنتاجية حسب عوامل الإنتاج في القطاع غير الفلاحي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| للقطاع الغير فلاحي | 2000-2008 | 2009-2014 | 2000-2014 |
| فائض إنتاجية الشغل براتب | 0,8% | 1,5% | 1,0% |
| فائض إنتاجية الشغل بدون راتب | 0,6% | 0,1% | 0,4% |
| فائض إنتاجية رأس المال | -0,5% | -1,5% | -0,9% |

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

إذا كان فائض الإنتاجية المحقق عبر عوامل الإنتاج في القطاع غير الفلاحي قد ارتفع بنسبة ٪0.5 سنويا خلال الفترة 2000-2014 فإن الفائض الموزع فعليا على هذه العوامل قد بلغ 0.7٪ نتيجة اقتطاع سلبي بالقطاع غير الفلاحي قدره 0.1٪.

وهكذا، لا تستفيد الإدارة العمومية ولا باقي العالم من مكاسب الإنتاجية التي يحققها هذا القطاع. ويتبين أن المشتغلين، ولا سيما المشتغلين براتب، هم الذين استفادوا أكثر من فائض الإنتاجية بمعدل نمو بلغ 1.1% خلال الفترة 2000-2014، ويليهم في ذلك المشتغلين بدون راتب بنسبة 0.4%.

جدول 10: فائض الإنتاجية الموزعة بشكل فعال على عوامل الإنتاج في القطاع غير الفلاحي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| فائض الإنتاجية الموزع في القطاع غير الفلاحي | 2000-2008 | 2009-2014 | 2000-2014 |
| فائض الإنتاجية الموزع على الشغل براتب (1) | 0,8% | 1,5% | 1,1% |
| فائض الإنتاجية الموزع على الشغل بدون راتب (2) | 0,6% | 0,11% | 0,4% |
| فائض رأس المال الموزع على رأس المال (3) | -0,5% | -1,4% | -0,9% |
| فائض الإنتاجية الموزع في القطاع غير الفلاحي (1) + (2) + (3) | 1,0% | 0,2% | 0,7% |
| الاقتطاع بالقطاع غير الفلاحي | -0,1% | -0,2% | -0,1% |
|          من قبل الإدارة العمومية | -0,1% | -0,14% | -0,12% |
|          من قبل باقي العالم | 0,0% | -0,02% | -0,01% |
| فائض الإنتاجية في القطاع غير الفلاحي | 1% | 0,0% | 0,5% |

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

3.2 الفائض في الإنتاجية في الاقتصاد الوطني

وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل، لم يتعد فائض الإنتاجية نسبة 1.2٪ في المتوسط ​​السنوي خلال الفترة 2000- 2014 . وقد عرف الشغل براتب تحسنا سنويا على مستوى الفائض بلغ 1.1٪ ويليه في هذا الشغل بدون راتب بنسبة 0.6٪ خلال الفترة 2000-2014. وكان فائض الإنتاجية لعامل رأس المال قد عرف مسارا سلبيا اذ سجل نسبة -0.1٪ سنويا خلال الفترة 2000-2008 و -0.8٪ خلال الفترة 2009-2014 (-0.4٪ خلال الفترة 2000-2014).

وقد تم توزيع معظم فائض الإنتاجية على الشغل كعامل إنتاج بنسبة 1٪ للشغل براتب و 0.5٪ للشغل بدون راتب، بينما لم يستفد عامل رأس المال من هذا الفائض. ويتم استرداد الاقتطاع الضعيف للإنتاجية الذي بلغ معدله السنوي نسبة 0.2٪ خلال الفترة 2000-2014 من طرف باقي العالم، دون أن تستفيد منه الإدارة العمومية.

فتوزيع القيمة المضافة بالإضافة إلى توزيع فائض إنتاجية الاقتصاد يجعل من الممكن ملامسة التطور الفعلي لدخل عوامل الإنتاج. وفي هذا الإطار، نسجل أن حصة دخل عامل الشغل في القيمة المضافة فقدت نسبة سنوية متوسطة قدرها 0.1 نقطة مئوية خلال الفترة 2000-2014 . وتتحسن هذه النسبة في القطاع غير الفلاحي بنسبة 0.2 نقطة مئوية سنويا، بينما تنخفض بمقدار نقطتين في القطاع الفلاحي.

جدول 11: تطور توزيع القيمة المضافة

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| الاقتصاد الوطني | 2000-2008 | 2009-2014 | 2000-2014 |
| التغير المطلق لحصة دخل الشغل في إجمالي القيمة المضافة بتكاليف عوامل الانتاج للاقتصاد (1)=(2)+(3) | -0,1% | 0,0% | -0,1% |
| استبدال رأس المال من أجل دخل الشغل بالاقتصاد الكلي (2) | -0,7% | -1,0% | -0,8% |
| فجوة الإنتاجية : (فائض إنتاجية العمل - فائض الإنتاجية) بالاقتصاد الكلي (3) | 0,5% | 1,0% | 0,7% |

المصدر:المندوبية السامية للتخطيط

وقد ساهم التحسن الحاصل في فائض إنتاجية الشغل باعتباره أكثر من إنتاجية الاقتصاد الوطني في زيادة حصة دخل الشغل من القيمة المضافة الوطنية بنسبة 0.7 نقطة مئوية في المتوسط السنوي. ويعزى هذا التحسن إلى الفرق الإيجابي بين هذين الفائضين والذي يبلغ نقطة مئوية واحدة في القطاع غير الفلاحي، مقارنة بفارق سلبي قدره 4 نقاط في القطاع الفلاحي.

وفي المقابل، فقد ساهم استبدال العمل الفعال برأس المال في انخفاض حصة دخل الشغل الفلاحي في القيمة المضافة الوطنية بنحو -0.8 نقطة مئوية في المتوسط ​​السنوي. ولا يزال أثر هذا الاستبدال إيجابيا في القطاع الفلاحي بمقدار 2.1 نقطة مئوية، في حين أنه سلبي في القطاع غير الفلاحي حيث أنه يساوي -0.8 نقطة.